مُقدِّمة

الحمد لله فاطرِ السموات والأرض، المُسْبغِ نعمَه على خلقه ظاهرة وباطنة، لا تحيط بشكرها ألسنة الشاكرين والذاكرين والمسبِّحين، ولا يبلغ الواصفون كُنه عظمته، الذي هو سبحانه كما وصف نفسه، وفوق ما يصفُهُ به خلقه، أحمدُه حمداً كما ينبغي لكرم وجهه وعِزِّ جلاله، وأستعينه استعانة من لا حول له ولا قوَّة إلا به، وأستهديه بهداه الذي لا يَضِلُّ مَنْ أنعم به عليه.

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله سيِّد الأولين والآخرين، وإمام الأنبياء والمرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى آثارهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن من الإشكاليات المنهجية المُثارة في عمق الدراسات التاريخية: (إشكالية التأثير والتأثُّر) بين الأفكار والمناهج والعلوم. وغالباً ما يُطرح هذا الإشكال في سياق البحث الحضاري، وصراع الحضارات المؤثرة في تشكيل تاريخ الفكر البشري لتمييز حالات التبعيّة والاستمداد، أو الاستقلال والأصالة.

وكثيراً ما يُخشى من تأثُّر القراءات الراجعة على التراث والتاريخ بحركة الصراع ونظريات الغالب والمغلوب، التي تحيد بها في كثير من الأحيان عن سَنَن الموضوعية خاصةً في سياق المرافعات من جهة الادعاء أو المدافعة.

ولقد عانت موازنات التأثير والتأثر في دراسة المسائل التاريخية في العصر الحديث: من النزعة الانحيازية غير الموضوعية، التي قد تصل إلى درجة ما يمكن وصفه «بالعنصرية العلمية». حيث كانت الدراسات الاستشراقية في مجملها تعاني من التحيّز غير الموضوعي ـ أحياناً ـ في تقييم الدراسات والتراث الإسلامي في علاقته بالحضارات السابقة، وخاصة الحضارة الفكرية اليونانية، حيث يتمركز ذلك الهاجس الحاضر في الذهن الاستشراقي لإيجاد القرائن والرَّوابط التي تُرجِع صور الإبداع العقلي والعلمي عند المسلمين إلى جذور يونانية/غربية، وربما ينطلق هذا الهاجس من ظاهرة «الاستمداد الثقافي» ضمن حركة صراع الحضارات[1].

حتى ذهب (بعضهم) إلى تفريغ الحضارة الإسلامية من مضامين البحث العقلي/الفلسفي والإبداع الفكري، بل والتشكيك في القدرة على ممارسة التفكير العقلاني، ونُسب سبب ذلك إلى مركزية النص الشرعي في العقل الإسلامي، وإلى منهجية المذهب السُنِّي المتمسكة بظواهر النصوص، وإلى مازعموه بعادة العقل العربي في التأثر بالأوهام والأساطير.

حتى أولئك الذين تعاطوا الفلسفة، وأعادوا استئناف البحث

(١) انظر: التراث والتجديد، حسن حنفي (ص٩١ ـ ٩٦)، والأثر الأرسطي في النقد والبلاغة، عباس أرحيلة (ص٦٣ ـ ٧٤).

الفلسفي في الإسلام لم يسلموا من النقد الاستشراقي الجائر بأنهم مجرد نقلة منبهرون بالفلسفة الأرسطية، بل لايصح تسمية ما كتبه العرب (بفلسفة عربية)، وكل ما في الأمر أنها كُتبت بحروف عربية[1].

ولا شك أن هذا الرأي فيه من التجنِّي وإنكار الحقيقة وهضم الحقوق الشيء الكثير، فالإضافة العلمية للحضارة الإسلامية أعظم من أن تُحصر في الفلسفة والمنطق، سواءً في العلوم العقلية أو الطبيعية أوالنقلية/ الشرعية، والتي تضمنت إبداعاً استثنائياً على المدى البعيد لم يشهد التاريخ له مثيلاً.

وربما يكمن الإشكال الآيديولوجي في الرؤية الاستشراقية في اعتقاد مركزية العقل الغربي/ الأوروبي، وامتلاكه للمرجعية المطلقة، واستئثاره بالإبداع والعقلانية والبرهان، ثم دوران باقي الحضارات في فَلَكِه، واستمداد تجارب الإبداع في العوالم الأخرى من نهره!

لذلك تأثرت المناهج المسلوكة لدى بعض المستشرقين بهذه المقدمة، وموورست الانتقائية والتجزيئية على التراث الإسلامي من أجل إرجاع الأصول الفكرية أو المناهج العقلية والمبتكرات إلى أصل سابق في الحضارة اليونانية/ الغربية[2].

ومن جهة أخرى، قامت مواجهة من الداخل الإسلامي ضدَّ طغيان بعض الأطروحات الاستشراقية، وذهبت إلى المدافعة المطلقة ونفي أو تضييق أشكال التأثر من أجل إثبات صفة الاستقلال العلمي.

لكن الأوْلى في إدارة الخلاف في علاقة الفكر الإسلامي

---

(١) انظر: تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية، مصطفى عبد الرازق (ص٥، ١١)، والتراث والحداثة، محمد عابد الجابري (ص٦٥).

(٢) انظر: التراث والحداثة، محمد عابد الجابري (ص٧٧، ٧٨).

بالتراث اليوناني أن تُقرأ من زاوية حضارية متعالية، ومن منطق احتواء القوي والمتغلِّب لعناصر القوة في الأمم المتحضِّرة سابقاً. ومن ثَمَّ فليس من الموضوعية المعرفية استقبال الإضافة الإنسانية في علوم اليونان بمنطق المغالبة والصراع الآيديولوجي.

فمن الجدير مراعاة قيمة التجربة الإنسانية المتمثِّلة في المشاركة المعرفية الواسعة التي قدمتها الحضارات المختلفة في مجال البحوث والدراسات الإنسانية سواء فيما يتعلق بالفلسفة أو العلوم أو مناهج البحث وقضايا التربية والتعليم واللغويات ونحوها من الدراسات الأدبية، والتي تشمل خليطاً من الصواب والخطأ، كما تتقبل كثيراً النقد والتفكيك وإعادة الصياغة والتدوير وفق المراجع الحاضنة لها.

وعليه، فلا بأس من إعادة النظر في الموقف من الدراسات الفكرية التي يقدِّمها الآخر الداخلي أو الخارجي، حتى لو قدَّمها من نفترض فيه مُناصبة العداء للمنهج الحقّ كالمستشرقين الذي سبقوا في دراساتهم الاستشراقية إلى دراسة جوانب أغفلها المجال العلمي الإسلامي في وقتهم كالدراسات التاريخية واللغوية والتراثية على وجه العموم. ولا يُفترض من هذا التقرير: الحكمُ بصواب نتاجهم بل تقدير جهودهم، والتي تضمنت ما يمكن الاستفادة منه.

* * *

أما على مستوى النَّظر الشرعي والفِطري؛ فإنه من الثابت شرعاً أن الباري سبحانه قدَّر كوناً سُنَّة التدافع الإنساني والتراكم المعرفي الحضاري، حيث تأسَّست الطِّباع على أن تكون مدنيَّة مستفيدة بفطرتها، ويشهد لذلك عموم القول الإلٰهي: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ ٱلْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [البقرة: ٢٥١].

فالتأثير والتأثر سنة قدريّة طبيعية، وعادةٌ جارية لا يمكن أن

ينفك عنها الإنسان بطبعه، وبذلك تقوم الإنسانية جمعاء بحضارتها، وتبني أفكارها، وتنتظم معيشتها، حيث لا حواجز بين العصور، ولا بين أفكار البشر التي تتعرّض لأشكال التسرُّب والتشكُّل والتأقلم والنقد والتصفية.

كما أنه لا يمكن إنكار ظاهرة التشابك الحضاري والانفعال الفكري التي تنشأ في ظل السيرورة الحضارية المعتادة، وإن اختلفت الأصول وحدود التفاعل.

ثم إن «التعارف الفكري» هو أحد أشكال التعارف الذي قدّره الباري جل وعلا حينما خلق البشرية شعوباً وقبائل، كما في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقۡنَٰكُم مِّن ذَكَرٖ وَأُنثَىٰ وَجَعَلۡنَٰكُمۡ شُعُوبٗا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: ١٣].

والتعارف لا يمكن أن يقع على شخوص مجردة من غير معرفةِ عقولها وأفكارها وأمزجتها وعاداتها. ويتحرَّر محل التحدِّي في التمييز والتصفية والبناء من أجل إحداث حالة «استقلال فكري».

والفكر الإسلامي بما فيه من أصول وتراث يحمل في طيَّاته القدرة على التواصل والتفاعل الواعي مع كافة الحضارات السابقة والمجاورة. كما أن الأمة لا تستطيع «أن تتشكل معالمها الحضارية في غيبة عن التفاعل مع باقي الحضارات الأخرى؛ فالذّات لا تتميز خارج علاقة ما. والمسألة إذن؛ ليست في انقطاعك عن الآخر، بل في تفاعلك معه، وبقائك أنت أنت! وكما أن لا ذات بلا آخر: فلا ذات بلا تأثُّر وتأثير»[1].

هذه المقدمة تفيد في رفع الصورة السلبية عن حركة التأثير

(١) الأثر الأرسطي في النقد والبلاغة، عباس أَرحِيلة (ص٦٥).

والتأثُّر، والتي تُصوَّر بأنها تساوي التبعيَّة وتعني الذَّوبان، وتهدم الأصالة وتنافي الاستقلال. وهذه الصورة بهذه الكيفية مُنتقَدة مرفوضة إذا كان المآل الناتج عن التأثُّر على هذا النحو، لكن الواقع أن التأثير والتأثر قضية لا يمكن الانفكاك عنها وجوداً وعدماً، كما أن وجود التأثير لا يعني بالضرورة التبعيَّة والتقليد خاصةً في مجال الحركة التفاعلية الواعية التي تُرشِّح المفيد وتبني عليه، كما تستقل بجملة من الأصول كما هو الحال في الفكر الإسلامي، فعناصر التأثير في الوسط الإسلامي ونحوه من الأوساط المشُبَّعة بثقافة خاصة وأصول مستقلة؛ لا تجول في فضاء فارغ أو في عقول خالية، فلا يمكنها أن تتمكن على وجه يفرض التقليد والاستنساخ غير المرُشَّد، بل ستواجه جملة من المعايير والمُرشِّحات والأصول الصالحة لبناء تركيبة خاصة تتلاءم مع الرؤية الإجمالية للبيئة التي تَفِد عليها، وهذا ما يمكن وصفه: «بالاستقبال الواعي الرشيد».

كما إن استئناف الإبداع والإضافة المعرفية لا تتوقف على الممانعة، والتصدِّي لمنتجات الآخر، ولا بتهمة الذات والقطيعة مع التراث، بل في الاستقبال الواعي الواثق الذي يتضمن النقد والترشيح والتطوير بموازاة الإنتاج الأصيل المُستقل. حتى مع وجود جدل الممانعة، بأي صيغةٍ كان، فإنه سيعطي مزيداً من الترشيد، ويعني مزيداً من التحرير في معايير الفحص المعرفي، وضمانات الجودة في استقبال علوم الآخر.

ومع أن هذا المُشكل ـ في المعنى السلبي للتأثُّر ـ يساهم في حساسية بحث مواطن التأثير والتأثُّر، إلا إنه لا يستلزم اطراح الموضوعية وتغييب الحقيقة العلمية، بل يُلزِم بمزيد من التحقيق والتمييز بين درجات التأثّر وحالاته وحدوده.

ومما يُضاعف من وجه الإشكال في قضية (التأثير والتأثر)؛ أنه من المعقَّد تحديد ولادة الأفكار، وكيفية تكوّنها في الأذهان، والأسباب الباعثة لاختراعها. كما يصعب الكشف عن جميع المؤثرات والعناصر التي أحاطت بالفِكْر وساهمت في تشكيله، وملاحظةُ ظروف وقنواتِ تحوّله، ومدى اندماجه في البيئات المختلفة.

كما ينبغي التنبُّه إلى الفرق بين التأثُّر المباشر والتوافق الفطري أو التشابه الذي قد يقع اتفاقاً للعقلاء والأذكياء، بل ربما تقع أو تتكرر بعض الظروف والحوادث والمشكلات الفكرية كبواعث للتفكير والتأمل والإبداع وتساهم في إحداث سياق يتطلب إنتاجاً مشابهاً لما تقدَّم في حضارة سابقة أو معاصرة، ومن المعلوم أن أجناس التفكير وطرائقه وطبائع النفوس الإنسانية متكررة شائعة بين البيئات بغض النظر عن معتقداتها ولغاتها.

* * *

ولعل دراسة تأثير علم المنطق في علم أصول الفقه من أبرز التجليَّات التطبيقية لإشكالية (التأثير والتأثُّر) لكون العلم الأول ذو جذرٍ يوناني، والآخر علم إسلامي في جذره.

إلا إن علم المنطق يتميز بكونه أقرب علوم اليونان لصلاحية التداول في المجال الفكري الإسلامي، لكونه أقرب العلوم للمنتج الفطري أو الوضع العقلي الصحيح الذي امتنَّ الله تبارك وتعالى به على البشر. كما أنه يغلب فيه الحياد لكونه من علوم الوسائل المنهجية التي تبحث في ترتيب خطوات البحث وتركيب الأدلة، أو بالإمكان تحييده وتبرئته من أغاليط الفلاسفة؛ بما أن المنطق كوسيلة لا تعلُّق له بالدين كمقصد[1].

(١) انظر للاستزادة: مشروعية علم المنطق، طه عبد الرحمٰن، مجلة المناظرة، العدد الثاني (ص٩٦ ـ ١٠٤).

ولما كان علم أصول الفقه هو علم الصناعة المنهجية الإسلامي الذي يعتني ببيان الأدلة وطرائق تفسير النصوص وقواعد الاستنباط بغرض تقويم الاستدلال الشرعي، تجاذب مع العلوم المنهجية وتداخَل معها لذات الغرض التقويمي، وعلى رأسها المنهج المنطقي المتَّجِه لتقويم طرائق التفكير وأساليب النظر العقلي، وعلم النحو المعتني بالتقويم اللغوي واللساني.

* * *

هذا البحث!

ينطلق من المفهوم الإجرائي لعلم المنطق كمنهج بحث وآلية تفكير في تحرير الموضوعات والمسائل، مع التأكيد على ضعف أثر الجانب الفلسفي من المنطق في العلاقة بين المنطق وأصول الفقه، وذلك بناء على استقراء حال وتطور مراحل التأثر بعلم المنطق في جانبه المنهجي في البحث. فليس للبُعد الفلسفي ظهور في علم أصول الفقه، بل الأثر الكلامي في بُعده المنهجي والفلسفي كان هو الحاضر بقوة في التقرير والترجيح والتأسيس أحياناً لعدد من المسائل الموصولة بأصول الفقه.

ولا شك في أنَّ النَّظر في المنطق باستقلال أمرٌ ذو خطر، وكذا النظر في علم أصول الفقه، فكيف بهما في علاقة مشتبكة قديمة الوجود عميقة الجذور، لها وجود وكيان مؤثِّر في باقي علوم الشريعة الإسلامية، ولطالما أثارت الجدل في العقل والتراث الإسلامي.

ومن الممكن تسجيل أبرز المحفِّزات في بحث علاقة علم المنطق بعلم أصول الفقه في عدة محاور، منها:

١ ـ أن في دراسة تأثير المنطق في علم الأصول تعلُّقٌ بالبحث في مصادر علم أصول الفقه، وهو محلٌّ جدير بعناية الباحثين من حيث تحرير نقاط الاتفاق والافتراق بين علم أصول الفقه ومصادره.

وثمَّة حاجة مُلحَّة لإعادة النَّظر في علاقة أصول الفقه بمصادره الأصيلة أو الأجنبية كعلم الكلام والمنطق. وفي كل هذا تجديدٌ في ترشيح المسائل، وتفريقٌ بين ما كان منها أصوليَّ الولادة والمنشأ، وما كان منها عاريَّةً على علم أصول الفقه.

٢ ـ كون مجال البحث في الدراسات المنهجية الكليّة متجاوزاً النَّظر في القضايا الجزئية. فهو كما يعبِّر المناطقة نظرٌ في المعقولات الثانية أي في المجال المنهجي المؤسِّس لعلم أصول الفقه وفلسفة المنطق. ولا يخفى أن الأبحاث المنهجية أعمق فكراً، وأبعد أثراً. مع العلم بأنَّ كثيراً من البحوث الجامعية المتأخرة قد تطبعت بطابع البحث الجزئي؛ الذي قد يخلو من الإضافة العلمية المتوقعة من الأبحاث الأكاديمية المتقدمة، مما قد يُضْعف خدمة المكتبة الأصولية على وجه الخصوص، ويسبب انحسار الاستفادة من الأبحاث المعاصرة، حتى في حدود المتخصصين أحياناً، ومن ثمَّ إهمالها في أدراج الرياح التاريخية.

إن في تفعيل الدراسات المنهجية استصلاحاً للعمل العلمي على مستوى الأجيال الحاضرة والقادمة، وفي هذا توسيع لدائرة الشريحة المستفيدة منها، وأَدْعى للحفظ العلمي والتاريخي في أذهان الباحثين.

٣ ـ ظهور علم المنطق كقوّة مؤثرة في العلوم عموماً، فضلاً عن علم أصول الفقه، ثم تتابعُ العلماء على ترسيخ هذا المفهوم تصريحاً وإعمالاً، ومن أشهرهم ـ في المجال الأصولي ـ أبو حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ) الذي أطلق أشهر شرارة أيقظت همَّة التدوين الأصولي، حينما قال عن المقدمة المنطقية: «ومن لا يحيط بها فلا ثقة له بعلومه أصلاً»[1]. وفي ذات الاتجاه يصف تقي الدين

(١) المستصفى (١/ ٤٥).

السبكي (ت٧٥١هـ) علم المنطق فيقول: «... وهو من أحسن العلوم، وأنفعها في كل بحث»[1]، وغيرهم كثير. وفي المقابل عند تيار الممانعة انتشر ذم المنطق ومتعلقاته في الأوساط الشرعية من عصور متقدمة، كما سيأتي بيانه.

هذه الأهمية في مقابل ذاك التنازع المحتدم في قبولها وتفهمها؛ يستدعي تفصيل القول في الحقائق وبيان الآثار، وتوصيف الواقع وتطوّراته، من أجل تحقيق الإنصاف والانتصاف من العلوم الوافدة على علوم الشريعة كعلم المنطق، والحكمة ضالَّة المؤمن، وما كان من خيرٍ ونفعٍ فهو أولى به.

٤ ـ اضطراب جملة المشتغلين بعلوم الشريعة في علاقة المنطق بأصول الفقه، بين مادحٍ وقادح، وغالٍ وجاف = اقتضى إجمالاً في المواقف تجاه علم الأصول ككل ـ في صورته عند المعاصرين على وجه الخصوص ـ بل أُنيط بسبب شبهة الصِّلة إحجامُ طلبة العلم عن الاشتغال بعلم الأصول لما يتعلق به من شوائب المنطق، فضلاً عن توصيف علم الأصول بأنه وليد المنطق تشكُّلاً لمسائله، وتطبيقاً لبحوثه. كلُّ ذلك يتطلَّب دراسة تفصِّل الإشكال، وترفع الإبهام والإجمال، وتعطي كلَّ ذي حق حقَّه، وتفيد صاحب البصيرة لإصابة الحق في تقييم علمٍ من أهم علوم الشريعة.

٥ ـ كون البحث محلاً للنَّظر في عِلْمين دقيقين، يستعصي فهم كثير من مفرادتهما على جملة مِن شُداة العلوم الشرعية = يضيف نوعاً من الأهمية من جهة ما قد يقدمه البحث من تفسير لبعض المبهمات، وإدراك لبعض العلاقات، وتحليل لتراكيب بعض المسائل وخلفياتها،

(١) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب، للتاج السبكي (١/ ٢٨٢).

وتخريجاتها التطبيقية. ولعل في ذلك تقريباً للفهوم، وتسهيلاً للعلوم، وجمعاً لهذه التصورات في عقد منظوم.

* * *

عادة ما تكتنف هذا النوع من البحوث جملة من الصعوبات الناتجة عن المتعلقات التي يتطلبها البحث، ومن ذلك:

١ ـ تعلُّق البحث بالنظر في عدة علوم: أصول الفقه والمنطق بالذّات والواسطة بينهما علم الكلام، والفلسفة المؤثرة في نشأة علم المنطق، وهذا يتطلَّب قدراً من النضوج والمعرفة الخاصة بكل علم مما يصعب إدراكه في زمن يسير.

وقد استدعى ذلك تنوّع المقروءات المستعرضة لاستجماع شتات الموضوع، في عدة مجالات، منها:

ـ كتب علم المنطق التراثية، وبعض المعاصرة.

ـ الدراسات الحديثة حول المنطق وتاريخه.

ـ بعض الموسوعات الفلسفية.

ـ كتب المقالات والفِرَق.

ـ مقدمات مجموعة من الكتب الكلامية.

ـ كتب تصنيف العلوم، وتأريخها.

ـ كتب تراجم الحكماء والفلاسفة.

ـ كتب أصول الفقه التراثية، وبعض الدراسات الأصولية المعاصرة.

٢ ـ حاجة الموضوع إلى تحرير جملة من المقدّمات المُعينة على بناء النتائج، واستكمال التصوّر العام لمجريات العلاقة التاريخية، كتحرير العلاقة بين المنطق والكلام، وبين أصول الفقه والكلام، والموقف العام من علم المنطق... وهذه أبحاث كبيرة مستقلّة

تستحق الإفراد ببحث خاص من قبيل هذا البحث.

٣ ـ طبيعة البحث المنهجية والتاريخية، التي تعتمد على التنقيب والتقاط الشواهد ثم نسجها في سياق تفسيري يُنتج تجانساً نسقياً مُقارب للحقيقة المراد تحصيلها. كما أن الأثر المنهجي فيه من الخفاء والمأخذ الدقيق والنظر فيما وراء المسائل المباشرة، واستكناه طريقة تفكير المصنِّفين ومرادهم.

والمتوقع من ذلك؛ تعدُّد الأسئلة التي تدور في ذهن الباحث أو التي يتوقعها أن ترد على القارئ؛ فتتعدد النوافذ الفرعية لمحاولة استكمال البناء النظري، فيصعب إغلاق بوابة التساؤلات المتعلقة بكل مسألة، فكثير من المسائل والأفكار تتضمن تساؤلات وإشكالات لو حاول الباحث الالتفات إليها دوماً لما تمكن من إقفال البحث.

٤ ـ البحث في مُجمله هو من قبيل النّظر في الظنّيات التي لا يمكن الحسم فيها بقول جامع مانع يختم البحث فيها.

بل الحاصل، أن ما يقدمه هذا البحث وأضرابه هو إثارة النظر والتساؤل وتقديم قراءة وصفية تفسيرية تربط بين مجموعة من القرائن والدلائل والشواهد لبناء وجهة نظر قابلة للإضافة والتعديل.

ويصدق على هذا الموضوع قول أبي إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ): «فالإنسان؛ وإن زعم في الأمر أنّه أدركه وقتَله عِلماً، لا يأتي عليه زمانٌ إلَّا وقد عَقل فيه ما لم يكن عَقل، وأدرك من علمه ما لم يكن أدرك قبل ذلك، كلُّ أحدٍ يشاهد ذلك من نفسه عياناً»[(١)].

وقد تعددت جهات العلاقة المبحوثة في هذه الاطروحة، بين:

ـ مقدِّمات وممهِّدات تعريفية وتاريخية.

---

(١) الاعتصام (٢/ ٨٣٥).

ـ مداخل معرفية لنفوذ العلاقة وتمهيد الصِّلة.
ـ التطوُّر التاريخي للعلاقة.
ـ مواطن تجلِّي آثار العلاقة.

كما اشتمل البحث على مجموعة من المقدِّمات التقليدية والمباحث المدرسية الشائعة التي يتطلبها البحث الأكاديمي، والتي قد يحتاجها القارئ غير المتخصص، وآثر الباحث الإبقاء عليها رجاء نفعها لمن ليس له علم بها. ونلتمس من المتخصص تجاوزها والعفو عن وجه التقصير فيها.

* * *

وبعد، فهذه مقاربةٌ علمية في موضوع جدلي كثير التشعُّب بعيد الأغوار، لعل هذا البحث ساهم في تقديم جملة من السياقات التفسيرية لعلاقة متجذِّرةٍ في التاريخ ومعقَّدةٍ في التركيب تحتمل كغيرها الصواب والخطأ، خاصةً كون هذا البحث من قبيل المظنونات التي لا يمكن الحسم فيها.

فكلما نظر فيه الباحث وجدَ ما يستحق الإضافة أو التقييد والتنبيه على نحو قول القائل: «لا يكتب إنسانٌ كتاباً في يوم إلا قال في غَدِهِ: لو غُيِّر هذا لكان أحسن، ولو زِيدَ كذا لكان يُستحسَن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العِبَر، ودليل استيلاء النقص على جملة البشر»[1].

وفي الختام، أحمد الله حمداً كثيراً طيّباً مباركاً فيه كما يليق بجلاله سبحانه على ما أنعم به عليّ من قبلُ ومن بعد.

كما أتقدَّم بالشكر والعرفان وغاية الامتنان لجلالة والديَّ الكريمين على فيض الإحسان والمعروف الذي لا أجد له طريقاً

(١) شرح الإحياء، للزَّبيدي (١/ ٣).

مكافئاً. فاللَّهم متِّعهما بالصحة والعافية، وارحمهما كما ربياني صغيراً، وأعنِّي على برِّهما وإدراك رضاهما.

وأتوجَّه أيضاً بالثناء والشكر إجمالاً؛ لأساتذتي وأصدقائي الذين ساعدوني في سلوك درب العلم والبحث وأيقظوا الطموح وجوَّدوا القرائح بالإشارات والمطارحات.

وأسأل الله العلي القدير أن يمنَّ على هذا البحث بالقبول والإفادة والنفع، وأن يجعله ذُخراً صالحاً للباحث في الدنيا والآخرة.

سبحان ربك رب العزّة عمّا يصفون، وسلام على المرسلين، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين،،،

كتبه
وائل بن سلطان بن حمزة الحارثي الشريف
كلية الشريعة ـ جامعة أم القرى
مكة المكرمة شرفها الله،،،
Wshh77@hotmail.com